

## المسألة الزراعية في برامج الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1930 - 1954م

د. طاعة سعد  
جامعة معسكر

### Abstract:

Agricultural issue in Algeria during the colonial period in Algeria has seen many developments in the field of reforms and real estate legislation During the period of French Algeria called the National Movement for Independence in its direction radical reforms of Agriculture and Algerians peasants situations. Varied views and theses on agriculture in Algeria during the French occupation of moderate to reform attitudes. And political trends that demanded agrarian reform: the Communist Party and the reform movement represented in the Algerian Muslim Scholars Association...

### Keywords:

Agricultural issue- Algeria during the colonial period- the National Movement for Independence-  
he Algerian Muslim Scholars Association.

إن المسألة الزراعية من بين القضايا الشائكة التي حاولت الحركة الوطنية الجزائرية إدراجها ضمن مطالبها ، فكان الشغل الشاغل بالنسبة للاتجاهات السياسية التي ظهرت بعد سنة 1920 م ، هو احتفاظ الفلاح المسلم الجزائري بالحقل والملكية والأرض ، التي ورثها عن الأجداد وهي القضايا التي هددها الاستعمار بالدرجة الأولى . استولى المستوطنون خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين على مساحات واسعة من الأراضي الخصبة التي كانت مصدر رزق لآلاف الفلاحين ، كما بسطت الحكومة الفرنسية يدها على هذه الأراضي عن طريق سلسلة من الاجراءات أهمها قوانين المصادرة والترحيل وقانون الغابات ، فانعكس ذلك على المجتمعين الثراء الفاحش للكولون ، والفقر المدقع للفلاحين الجزائريين الذي بلغ أوجه في الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين.

إن التباين والتفاوت الكبير الموجود بين الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين اجتماعياً واقتصادياً كان إلى حد ما، من بين العوامل الهامة التي ساعدت على تكوين رد الفعل لدى المسلمين الجزائريين، خاصة الفلاحين منذ القرن التاسع عشر في شكل ثورات شعبية، وبعد ذلك ظهر النضال السياسي عبر اتجاهات فكرية أرادت حمل هموم الفلاح الجزائري إلى السلطات الاستعمارية.

إن الحركة السياسية التي ظهرت في الجزائر وإن اختلفت أفكارها و مضامين برامجها، فإنها اشتركت في طرح المشكل الفلاحي ودعت إلى التغيير وإدخال إصلاحات تمس هذا الجانب، كما طالبت بتحسين وضعية الفلاح ومقارنته بوضعية المستوطن، والغريب في الأمر أن الحكومة الاستعمارية كانت «تدرك هذا الفارق الشاسع بين الفلاح الجزائري البسيط و المستوطن الناهب لثروات البلاد، الفارق من حيث الوضعية و التنظيم» (1). والحقيقة المرة « أن هوة الخلاف و الانشقاق بين الأهالي الفلاحين و البورجوازية الفلاحية الأوروبية كانت تتزايد يوم بعد يوم وكانت السلطة الاستعمارية تدرك ذلك، فكل مرة تؤجل مناقشة القضية الزراعية بهدف إرضاء الكولون» (2).

في دوامة هذا التناقض و الفارق و الصراع و النهب المتزايد للأراضي من قبل الكولون ظهرت الحركة السياسية المطلوبة، بعد فشل ثورات الفلاحين لسوء التنظيم و ضيق البعد الجغرافي والسياسي، بالرغم من أن هذه الثورات أظهرت عنفوان الفلاح و رفضه للاستعمار. كان على الحركة الثورية أن تغير وسائلها خاصة بعد الذكرى المئوية 1930م إلى غاية اعلان الثورة المسلحة 1954م وتجرب أسلوب جديد في المقاومة، خاصة بعد اكتساب الجزائريين خبرة سياسية، والتأثر بالواقع السياسي العالمي والتأثيرات الإصلاحية القومية وظهور طبقة مثقفة وكادحة وإن اختلفت مشارب ثقافتها.

هذه الحركة السياسية احتضنتها المدينة واحتوت طبقات متعددة البورجوازية المتوسطة، الصغيرة العاملة الحرفية والكادحة، كما اختلفت إيديولوجيات الحركة السياسية فمنها من تأثر بالأفكار الإصلاحية الشرقية وبفكرة القومية لذا صبغت بصبغة الإسلام و العربية، وهناك « إيديولوجية ظهرت على أيدي العمال المغتربين فاصطبغت بالصبغة العمالية و أصبحت تمثل الطبقة الشغيلة المهاجرة وتأثرت بالجو العالمي الذي كان يسود أوروبا من أفكار تحريرية» (3)، هذه الأحداث قد تركت أثراً، فوجود العمال كركيزة أساسية ثورية في الوقت الذي كانت فيه غيرها من الحركات السياسية تقوم على المثقفين وأصحاب

المناصب و التجار. وهناك حركة سياسية تبنت إيديولوجية جديدة ظهرت في العالم كالإيديولوجية الشيوعية. هذه الحركة السياسية حملت هموم الشعب الجزائري بمختلف شرائحه فكانت مطالبها متعددة اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وتحدثت بطريقة أو أخرى عن وضع الريف والزراعة في الجزائر وحملت برامج الحركة الوطنية مطالب الفلاح والريف وكانت بعض التيارات أكثر حضوراً في هذا المجال كالتيار الاستقلالي والذي قدم برنامجاً موسعاً مس كل الجوانب (4).

### الاتجاه الاستقلالي ومطالبه الزراعية:

إن الاتجاه الأكثر حضوراً على الساحة الوطنية والأكثر طرحاً للمسألة الزراعية التي كانت مادة خامة في حملته الانتخابية و في برامجه هو التيار الاستقلالي. فنجم شمال إفريقيا طرح المسألة الفلاحية منذ مؤتمر بروكسل 1927م ولقد تمحورت أرائه في هذه المسألة حول: « 1- مصادرة الأملاك الزراعية الكبيرة للكولون والشركات الإقطاعية. 2- احترام الممتلكات المتوسطة والصغيرة للفرنسيين. 3- إرجاع الأراضي والغابات التي أخذتها الدولة الفرنسية إلى الجزائر. 4- زيادة القروض الفلاحية للفلاحين الجزائريين الصغار» (5).

يعتبر برنامج 1933 أكثر وضوحاً بالنسبة للمطالب ككل السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية وهي التي توضح أهداف هذا التيار تحت شعار الحكومة الوطنية الثورية وتعلقت مطالبه بشأن المسألة الزراعية في النقاط التالية : «1- منح القروض لصغار الفلاحين وتنظيم الري. 2- مصادرة الملكيات الكبيرة التي استولى عليها الإقطاعيون. 3- احترام الملكيات الصغيرة والمتوسطة. 4- مساعدة الفلاحين بقروض معفاة من الفوائد» (6). كما قدم الاتجاه برنامجاً في المجال الفلاحي بمناسبة زيارة وزير الداخلية "ريني" و من بينها: «1- إلغاء الدوائر الممتزجة والقياد وإلغاء المحاكم الاستثنائية. 2- إلغاء التعليم الفرنسي الخاص بالأهالي والتساوي في الرواتب للموظفين. 3- القروض الفلاحية للأهالي» (7).

قد حلل الاتجاه وضعية الزراعة في بيانه المؤرخ في 20 أوت 1935م تحت عنوان "ثورة الفلاحة"، فلاحاً القطر الجزائري تحتضر" وجاء فيه «لقد اشتدت حالة الفلاحة بالقطر الجزائري في هذه السنوات الأخيرة، بكيفية تفوق حد التصور، وركدت سوقها وهبط سعر القمح التي عليها المدار والمعمل فأصبح الفلاح كالقارب في وسط لحي تقاذفه أمواج العوامل الفتاكة، إزاء هذه الحالة التعيسة أجمعوا أمرهم وتجاوبت نقاباتهم فعدوا اجتماعات و قاموا بمظاهرات، أعربوا أثناءها للحكومة عن مبلغ استيائهم من هذه الأزمة الخائفة وأعلنوا

لها عن خطورة الحالة ، بأنها إذا هي لم تتداركها جرت القطر بأسره إلى هوة الإفلاس. فإن استمرت السلطات العمومية على موقفها السلبي، إزاء حالة الفلاحة التعيسة، فندعو عدالة الشعب وهو نداء جد مزعج و تصریح مرعب يشعر بمتهى الخطورة وعلى إثر هذه الصرخة فإن حالة الفلاحة الجزائرية تعيسة وإنكم تبيعون غلتكم بضعفي ما كنتم في حين تشترون المواد اللازمة لحرث أراضيكم بستة أضعاف، وتدفعون مغرمًا ثلاثة عشر ضعف، إن الإفلاس على أبوابكم، يجب علينا أن نعارض بمختلف الوسائل المعقولة كل سياسة ترمي إلى بخس المحاصيل الأمر الذي لا يجز للفلاحة سوى الخراب» (8).

ولما غير هذا الاتجاه اسم حزبه سنة 1937م أصبح أكثر وضوحاً في المجال الزراعي وناقش القضية التي يعيشها هذا القطاع و قدم البرنامج التالي: «1- توزيع الأراضي التي هي حالياً في يد الدولة على الفلاحين بشكل ملكيات جماعية غير قابلة للمصادرة أو التصرف بها و معفاة من الضرائب لمدة عشر سنوات هي ضرورية للتجهيز. 2-التوسع في السلفيات الزراعية لملاك الأراضي بدون تمييز و دونما أي اعتبار آخر سوى حسن النية والحاجة الحقيقية. 3- زيادة الأرصدة المخصصة للشركات الزراعية طبقاً لحاجة الزراعة الأهلية ، وإسناد أمر تسييرها إلى لجان ينتخبها المزارعون بأنفسهم ، ويتولى رئاستها رئيس الجماعة بشأن العمال الزراعيين. 4- منح عمال الزراعة الحق النقابي. 5- المراجعة الفورية لأجورهم ورفعها إلى حد الأجور التي تدفع في فرنسا على أعمال مماثلة. 6-إحداث مجالس قضائية في المراكز الفلاحية للبت في الخلافات بين أرباب العمل ومستخدميههم والقضاء على طريقة المساومة في الأجور المعمول بها في الجزائر بشأن تربية المواشي. 7 - التخفيف من حدة قوانين الغابات تجاه مربي المواشي. 8- حق المرور في المناطق المرجية التي اعتبرتها الدولة بوراً في المناطق الغابية (Taillis) 9- تشجيع تربية الماشية بتقديم منح وتنظيم مسابقات وإقامة معارض دورية. 10 - تخفيض الضرائب التي تثقل كاهل مربي الماشية من الجزائريين ، وتعيين طبيب بيطري في كل مركز زراعي يكون من جملة مهامه نشر التوصيات لوقاية الماشية من الأمراض» (9) .

عندما ظهرت الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية سنة 1946م قدمت مجموعة من المطالب ومن بينها «1-توزيع الأراضي على الفلاحين مع الإعفاء من الضرائب 2،- تقديم قروض مالية لأصحاب الأراضي بدون تمييز عنصري، 3-إلغاء قانون الغابات، 4- مساعدة الفلاحين الجزائريين مادياً» (10). كما كانت تطرح قضية الفلاحة على المجلس الجزائري بحيث بعث الحزب برسائل إلى هذا المجلس يشكو فيها ظاهرة البطالة الريفية» التي

فاقت أكثر من 1000.000 شخص على المستوى القطر سنة 1950 جلهم من الريف» (11) وعبر الحملات الانتخابية وفي المؤتمر الاستثنائي للحزب طرحت جملة من القضايا المهمة على بساط المناقشة

« 1- سياسة الوحدة، 2- سياسة الانتخابات، 3- الكفاح من أجل الإصلاح. وفي النقطة الأخيرة أورد الحزب جملة من المطالب تمس القطاع الفلاحي ومن بينها: أتوزيع الأراضي على الفلاحين، ب- إصلاح النظام الغابي، ج- رفع أجور العمال الزراعيين، وهذه المطالب مست كل القضايا التي يعاني منها الفلاح الجزائري» (12)

**التيار الاعتدالي و مطالبه الفلاحية :**

من بين فعاليات الحركة الوطنية قدمت كتلة المنتخبين بقيادة فرحات عباس والتي تحولت بعد 1946 إلى الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، جملة من المطالب تعالج المشكل الزراعي إلى الحكومة الاستعمارية تتضمن وضعية الفلاح والفلاحة معاً ، وكانت أكثر حضوراً في المؤتمر الإسلامي الأول لسنة 1936 ، وهي تقريباً محاور المطالب الفلاحية لهذا الإتجاه في الفترة المحددة ما بين 1930 إلى غاية 1938 و من بينها:

«1- إصلاح وضعية الغابات بخلق تشريع قانوني يحمي الغابة من الاستغلال البشع ، والتحقق في الملكية الأهلية ومساعدة الفلاحين مادياً. 2- تقسيم المساعدة المالية الخاصة بالميزانية الجزائرية للزراعة والتجارة وذلك حسب الحاجة. 3- إنشاء وخلق جمعيات فلاحية في شكل تعاونيات زراعية خاصة بالأهالي، ومساعدة فلاحين علمياً وذلك بتثقيفهم في المجال الزراعي. 4- توزيع الأراضي على الفلاحين خاصة المزارع الكبرى غير المستغلة بين الفلاحين البسطاء والعمال الزراعيين ، ومنع كل حجز وذلك بإيقاف القوانين التي تخص هذا الحجز وإلغاء قانون الغابات» (13). وجاءت مطالب الحزب في المؤتمر الإسلامي لسنة 1936 على الشكل التالي: «1- تساوي الإجراء إذا تساوى العمل. 2- تساوي الرتبة إذا تساوت الكفاءة. 3- توزيع إعانات الميزانية الجزائرية للفلاحة والصناعة والتجارة والاحتراف على الجميع وعلى مقتضى الاحتياج دون تمييز بين الأجناس. 4- تكوين جمعيات تعاونية فلاحية ومراكز لتعليم الفلاحين. 5- الإقلاع عن انتزاع ملكية الأرض. 6- توزيع الأراضي الشاسعة البور على صغار الفلاحين والعمال الزراعيين» (14)، ومن الملاحظ أن المؤتمر الإسلامي الأول اشتركت في مطالبه جميع فعاليات الحركة الوطنية، الإصلاحية الإدماجية، الشيوعية عدا الاتجاه الاستقلالي، طرحت مشاكل الفلاح وقدمت

اقتراحات مشتركة إلى الحكومة الفرنسية وكانت تتحدث عن موضوع انتزاع الأراضي وحماية وتطوير الملكية الفلاحية في الجزائر.

لقد قدم الاتجاه تقارير مختلفة إلى السلطات الاستعمارية تطالب بتغيير الوضع الفلاحي ومساعدة الفلاحين ، ومنها التقرير الذي قدمه سراوى محمد صالح نائب مدير فيدرالية الفلاحين جاء فيه « بعض صغار الفلاحين يطمحون إلى الحصول على بعض المال لإكمال حملتهم الفلاحية وكميات من الحبوب، وأن العديد من الفلاحين يوجدون في حالة مزرية وهم على استعداد لدفع الضرائب وتسديد القروض المخصصة لهم» (15).

ويضيف: ولكون النية الحسنة متوفرة لدى الفلاحين فأرجو من السيد الحاكم أن يصدر الأوامر اللازمة إلى المصالح المعنية من أجل: « 1- منح مهلة للفلاحين من أجل دفع الضرائب و تسديد القروض 2- تسديد القروض يكون مدفوعاً كمادة خام و ليس نقداً بسبب الوضع الحالي للحبوب. 3- إيقاف كل المتابعات السارية والمعمول بها حالياً. 4- دفع ثمن الحبوب و في أقرب الآجال من طرف الشركات الاستعمارية من أجل السماح للمعنيين بإنجاز أو تحقيق محصولهم 5- توجيه القروض الزراعية المخصصة للفلاحين الذين تضرروا من الإجراءات التعسفية و من هذه الوضعية. وكان من نتائج هذه الإجراءات أن أحرقت مساحات كبيرة، ووضعت في هذه الحقول قواعد عسكرية لمراقبة سكان البيوادي» (16)

نشرت جريدة L'entente في افتتاحيتها ليوم الخميس 03 أوت 1939م «إن معاناة فلاحينا ومزارعينا تصل إلى أبناءهم الذين يعايشون مأساتهم اليومية، إن سبب البيؤس والشقاء الذي يعيشه الشعب الجزائري هو الاستعمار، لذا يجب إلغاء الإقطاعات الكبيرة، لأن الجزائر لا تحتاج إلى المزارع الواسعة، ويجب إيجاد قوانين لضمان إلغائها، كما أن الأهالي لا يمكنهم شراء بعض الأراضي التي هي بين أيدي الاستعمار، لذا يجب تحويل أملاك الجبوس إلى الجزائريين والأخذ بيد الأهالي الفلاحين لتعلم فنون الزراعة» (17). ومن خلال هذه الافتتاحية يلاحظ أن الاتجاه الاعتدالي الذي يقوده فرحات عباس كان مصرّاً على مطالبه المتعلقة بالشأن الفلاحي، فقد أظهر المشاكل الخطيرة التي كان يعيشها القطاع الفلاحي الخاص بالجزائريين في تلك الفترة ومارست الإدارة الاستعمارية الإستغلال والنهب عن طريق تشكيل الكونفدرالية العامة للفلاحة (18). والتي كانت تشتغل لصالح الكولون. ويقدم ابن جلول احتجاجاً إلى الوالي العام جاء فيه:«بالرغم من الإمكانيات الطبيعية المتوفرة خاصة في بعض النواحي كالهضاب

العليا، إلا أنه بالرغم من ذلك فإن الفلاح لا ينتظر سوى المساعدة لذا نطلب من السيد الوالي العام توزيع القروض التي تحت تصرفه، وتسليم جميع القروض المطلوبة» (19).  
 ظلت مطالب هذا الاتجاه إلى غاية ما بعد 1946 «تدور كلها حول تحسين وضعية الفلاحين وإصلاح قانون الغابات، وتوزيع الأراضي على الفلاحين الجزائريين وتعديل نظام الملكية» (20) كما قدمت مطالب أخرى من بينها «تطبيق القوانين الاجتماعية على جميع السكان الجزائريين، وإصلاح التشريع الغابي والتحقيق في الملكية الأهلية ومساعدة الفلاحة» (21).

### الاتجاه الشيوعي وموقفه من المسألة الزراعية:

منذ أن صار الاتجاه الشيوعي الجزائري حزباً سنة 1935، انفرد بمطالبه الفلاحية، وكان مصراً عليها لإيجاد مكان له بين فعاليات الحركة الوطنية ويفوز بأنصار جدد، وكان الحديث يدور حول وضعية الفلاح ومناقشة قضية الضرائب وقانون الملكية الزراعية وقانون الغابات وكانت الخطوة الأولى في المؤتمر الإسلامي 1936م، ثم الخطوة الثانية كانت عبر بيان فيفري 1943، « وشارك في تحرير هذا البيان الدكتور تا مزالي رئيس القسم القبائلي في النيابة المالية والدكتور فرانسيس أحمد نائب المجلس المالي و قاضي قدور رئيس جمعية الفلاحين المسلمين والدكتور لمين الدباغين، والسيد الحسين عسلة وكلاهما من حزب الشعب الجزائري و الشيخ العربي التبسي والشيخ محمد خير الدين عن جمعية العلماء المسلمين، والدكتور سعدان نائب بسكرة، والذي أعطى الخطوط العريضة لهذا البيان فرحات عباس ولمين الدباغين» (22). وكان من مطالب البيانين، منح الجزائر دستور خاص بما يضمن لها ما يلي:

«أ- حرية جميع السكان و المساواة بينهم بدون فرق جنسي ولا ديني. ب- إلغاء الإقطاعية الفلاحية بإصلاح زراعي واسع النطاق يضمن الرفاهية والرخاء للجماهير الفلاحية» (23). ومن بين المطالب التي قدمت جاء التأكيد على منح الجزائر دستور خاص بها يضمن حرية ومساواة جميع السكان بغض النظر عن العرق و الدين و بإنهاء الملكيات الإقطاعية واستبدالها بإصلاحات زراعية ومراعاة حقوق البرولتاريا الفلاحية. وكان الاتجاه الشيوعي ينادي بمجموعة من الشعارات منها الجهة الوطنية الديمقراطية الجزائرية، والحرية والأرض والقوت وفي إطارها جاءت مطالب هذا الاتجاه كالتالي:

إن سير الجزائر نحو الترتي يوجب إصلاحاً عميقاً يعطي الأرض لمن يخدمها من عمال الفلاحة والخماسة وهذا يعني في الحين: « أولاً: أن توزع الأرض على من لا يكتسبها، أ-الأرض التي يجب افتكاكها من مساعدي العدو الفاشستي ب- استعادة الأملاك الكبيرة الحكومية و أملاك بعض البلديات ج- استعادة الأملاك الكبيرة التي تتجاوز مائة هكتار التي اشتراها المعمرون منذ 1940م. د- أملاك الشركات الكبرى (أنونيم) مثل كومباني آجيريان و سوسيتي جنيفواز. ه-إستعمال الأراضي التي أخصبها السقي حسب قانون مارتان.

ثانياً: سياسة جريئة و عادلة للسقي و توزيع البذور و العتاد الفلاحي ، بإنصاف و منح قرض للفلاحة و المعمرين الصغار المحتاجين» (24). وفي البرنامج الانتخابي للحزب الشيوعي الجزائري ،اهتم كثيراً بموضوع الأرض و الفلاحة و قدم نفس المطالب الموجودة أعلاه مع إضافة مطلب آخر يتمثل في « توزيع الآلات الفلاحية و الحبوب و البذور و القروض طويلة الأجل للفلاحين، وهذا ما كانت تبرزه تقارير الإدارة الاستعمارية من مشاكل البطالة في الأرياف و قلة الأجور و مشاكل السقي» (25).

في ظل الشكاوى التي كان يقدمها التيار الشيوعي والتي تتحدث دائماً عن تسلط المحتكرين و عن فساد النظام الزراعي الاستعماري، قدم أصحاب الحرية و الديمقراطية تظلماً إلى الحكومة الاستعمارية يتحدث عن حق الفلاحين في خزانة الادخار للفلاحين الجزائريين يقول فيها:«أنه منذ 1893م لما تأسست هذه الخزانات إلى يومنا هذا لم يستفد منها الفلاح أي فائدة مع أنه كل عام يدفع غرامة إلى الخزناجي و منذ سنة 1893 إلى غاية 1947 ،ولم تكن هناك أي مراقبة لا على الفائدة ولا على رأس المال مع أن المادة 15 لسنة 1914م تقول بأنه على أمين المال أن يحاسب في كل سنة على مداخيل و مصاريف هذه الخزانات، وبالتالي الفلاحين ضاعت أموالهم لذا يطلبون المحاسبة و من واجب الوالي العام نزع هذه الجمعيات من أيدي الحكام و وضعها تحت أيدي الفلاحين الذين يعرفون فائدة الفلاح» (26).

تحدث كثيراً الاتجاه الشيوعي عن وضعية الفلاح و الخماس و الوضعية التي يعيشها ، من تدني الأجور و المستوى الصحي و المعيشي و حرمانه من الحقوق المدنية و القوانين الاجتماعية ، وظهر هذا جلياً في المطالب التي قدمت في الحملة الانتخابية لسنة 1948 «لا يوجد إنسان في الجزائر ينكر الغلاء الفاحش وارتفاع الأسعار للمواد الغذائية و هي مواد ضرورية، و يتفق جميع الناس ما عدا المستعمرين و أصحاب الأراضي الكبيرة على أن أجرة 130 فرنكاً التي يأخذها عمال الفلاحة بعد عمل طول النهار لا تكف ليعيشه ، خصوصاً إذا

كانت بجانيه عائلة من 05 إلى 06 أفراد لا سيما وهو محروم من الإعانات العائلية ومن القوانين الاجتماعية، مع أن المستعمرين والتجار الكبار يرحون المليارات في كل عام هذا هو السبب في سوء حالة عمال الفلاحة وفي طلبهم لزيادة أجورهم» (27)، وعليه: لابد من : « 1- إبطال التفاوت الموجود في أجور خدامي الفلاحة بين العمالات وهران، الجزائر، قسنطينة. 2- تعديل الأجور حسب شروط المعيشة. 3- التطبيق العاجل لدفع الأجور وفق ساعات العمل. 4- حق التمتع بالإعانات العائلية. 5- تطبيق مشروع التأمين الاجتماعي الذي كافح النواب الشيوعيون الجزائريون بجرأة لتطبيقه على الجزائر، كما ألح الاتجاه الشيوعي على مساعدة الفلاحين مادياً وتقنياً والإسراع بالمساعدة المتعلقة بتوزيع البذور على الفلاحين الصغار، وقد طالب محمد حداد وهو عضو في الحزب الشيوعي بتوزيع هذه البذور بحيث ذكر أن كبار ملاك الأراضي الذين يمتلكون الوسائل الضرورية، قد أنها عملية البذر والمزارعين الصغار ينتظرون القروض والبذور حتى يتمكنوا من إتمام أعمالهم الفلاحية وفي مناطق عديدة، كانت هناك ترجمة خاصة لقرار أوت 1946 الذي يخص التموين بالبذور، مرة بحجة أن الفلاحين يجب عليهم تقديم طلبات فردية، ومرة أخرى أن هذه الطلبات غير معتمدة، وكل هذا يناقض نص القرار» (28).

لقد أوضح التيار الشيوعي كمية المشاكل التي تواجهها الزراعة والفلاحين الجزائريين بصفة عامة، وهذا الذي بينه عضو الحزب الشيوعي شباح المكي «أن جملة القوانين أعاققت مسألة الري في الجزائر مثل قانون 1919 الذي منع حفر الآبار إضافة إلى الأجور الزهيدة (29)، وتشير تقارير الإدارة الاستعمارية "أن اليد العاملة الأهلية في تضخم مستمر وهي غير خبيرة البعض منها اتجه نحو المدن والبعض الآخر ينتظر موسم الحصاد وهي تتقاضى شهريا 250 فرنك» (30) و مما زاد مأساة الفلاحين هلاك الماشية، وعمل الاستعمار على تفكيك اتحاد الفلاحين. وفي البرنامج الانتخابي للحزب الشيوعي الجزائري لانتخابات المجلس الوطني الفرنسي لسنة 1951 وتحت شعار إصلاح زراعي عاجل قدمت المطالب التالية:

«1- تعميم النفقات العائلية لتشمل الخماسين. 2- إعفاء الفلاحين الذين يملكون أقل من 05 هكتارات من الغرامات العقارية. 3- إقراض الفلاحين بالأموال والحبوب لمدة طويلة ومتوسطة من طرف جمعية الادخار الأهلي. 4- خفض أسعار القمح حتى يتناسب حال الفلاحين» (31). ولقد قدم عضو الحزب الشيوعي تقريراً عن مجموعة Les S.I.P الخاصة بالادخار الفلاحي بأنها أداة في أيدي الإدارة الاستعمارية ففي البنية التنظيمية المعرفة بقانون 1895 وقرار 1936

الخاص بالممتلكات بحيث أن مجموعة Les S.I.P كان لها أدوار رئيسية: 1-تعاونيات بيع و شراء الحبوب. 2- صندوق القرض الفلاح 3- مؤسسات وتعاونيات للفلاحين فإن هذه المؤسسة لم تكن على الإطلاق منشغلة بوضعية الفلاحين ولا حتى بتسويق محاصيل 1946م (32) ولقد أكدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الجزائري على ضرورة الكفاح من أجل الحرية والأرض والخبز ، واعتبرت المسألة الزراعية المشكل الرئيسي وستطرح القضية بكل حدة، وهذا بالتنسيق مع حركة الفلاحين وذلك من خلال المطالب التالية: «1-الكفاح داخل اللجان الشعبية من أجل إظهار الغبن الذي يعانيه الفلاح الجزائري . 2-ضمان مرتب لائق ودائم للفلاحين. 3-نصرة المشروع من أجل قضية الأمن الاجتماعي»(33). أما مطالب فيدرالية الفلاحين داخل الحزب كانت كالتالي: «1-نهية التمييز وتحقيق المساواة. 2-مساعدة الفلاحين ومساعدة عائلات الفلاحين وتموينهم. 3-حرية الفلاحين بتجمعهم داخل نقاباتهم وحرية العمل والأرض لمن يخدمها» (34)

### التيار الإصلاحية و موقفه من موضوع الفلاحة الجزائرية:

بالرغم من أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كانت جمعية ذات طابع اجتماعي إصلاحي إلا أنها خاضت في القضايا السياسية والاقتصادية التي تهم البلاد خاصة القطاع الزراعي لما شاركت في المؤتمر الإسلامي الأول قدمت الجمعية مطالب مشتركة خاصة بالشأن الفلاحي اشتركت فيها مع مجموعة من التيارات والأحزاب منها:

«1-تساوى الأجر إذا تساوى العمل و تساوى الرتبة إذا تساوت الكفاءة.

2-توزيع إعانات الميزانية الجزائرية للفلاحة والصناعة والتجارة والاحتراف على الجميع وعلى مقتضى الاحتياج دون تمييز بين الأجناس. 3-تكوين جمعيات تعاونية فلاحية و مراكز التعليم الفلاحي. 4-الإقلاع عن انتزاع ملكية الأرض. 5-توزيع الأراضي الشاسعة البور على صغار الفلاحين و العمال الفلاحين. 6-إلغاء قانون الغابات»(35). كما واجهت الجمعية «سياسة الكولون الرامية إلى الاستحواذ على أراضي العرش والأوقاف من خلال سلسلة القوانين أهمها قانون 1873/07/ 26» (36).

وفي الحقيقة لم تتضح مطالب الجمعية في الميدان الفلاحي بعد 1946 لكونها اهتمت بالقضايا الإصلاحية والاجتماعية خاصة التعليم وهي ما تؤكد أهدافها الواضحة والصادرة سنة 1947 بحيث اجتمع المجلس الإداري لجمعية العلماء المقرر في مركزه العام ونظر في المسائل التالية:

«1-جريدة الجمعية (البصائر) وقضية المساجد والأوقاف. 2-حالة التعليم المكتبي وما يجب أن يكون عليه وتحديد علاقة الجمعية بجمعيات المدارس 3- المعلمون ومراتهم وواجباتهم و حقوقهم والبرنامج ولزوم توحيد وطبعه. 4- التعليم في المساجد وتنظيم صندوق التعليم العربي» (37).

هذه جملة الأهداف المختصرة لم يتضح فيها على الإطلاق وضعية الفلاحة والفلاح على الأقل وضعية أطفال الفلاحين وتعليمهم لكونهم كانوا يعانون الأمية ومعرضين لسياسة الفرنسة غير أنها وعبر جرائدها تناولت مشكلة الفلاحين وتعرضهم للضغط والمتابعة والبطش والحقد الاستعماري ومن الملاحظات التي أبدتها تعرض أحد الفلاحين لتعذيب الشرطة في أحد الدواوير ولامت الأحزاب على موقفها السلبي وجاء في النداء ما يلي: «إن فروع الأحزاب تزعم أنها ديمقراطية تدافع عن المظلومين كحزب البيان و انتصار الحريات، والحزب الشيوعي، هذه الأحزاب التي ملأت الأرض دويًا وصياحًا ساكنة غافلة متغافلة، ماله لا تكلف فروعها بالاهتمام بما يجري في الجهات والنواحي من مظالم واعتداءات، حتى تكون على علم وتتولى الدفاع عن المظلومين المهانين وبذلك قد أدت مهمتها» (38).

كان لها موقف صارم اتجاه الإصلاحات التي جاءت في الدستور الجزائري سبتمبر 1947م، « والذي رفضته رفضا قاطعا، لكونه يخدم الإقطاع والكولون في الجزائر على حساب الشعب الجزائري وقضيته المتمثلة في الأرض. وما أفرزته من قضايا شائكة كالبطالة الريفية التي فاقت 46% سنة 1947» (39)

كما أوردت مواقف أخرى من بعض القضايا كالميزانية العامة ووضع البلديات المختلطة وهي مسائل طرحها دستور 1947 «مسألة الأحواز المتمتجة أولا كومين (ميكيسيت) كما يقولون وهي تشمل الأغلبية العظمى من التراب الوطني الجزائري ولها نظام أشبه بنظم القرون الوسطى يحكم كل جهة منها حكماً استبدادياً مطلقاً، يعينه على ذلك جماعة القواد والأغوات و الباش أغوات والمحسوبية والذالة والخدمات المقدمة للاستعمار هي التي تشرف وحدها على تعيين هؤلاء السادة لا العلم ولا العمل ولا الإخلاص للمصالح العام، وهناك مسألة الميزانية العامة وما أدراك ما هي وميزانية الجزائر السنوية تزيد عن 32 مليار في السنة ينفق أغلبها على جيش الموظفين وعلى مصالح الاستعمار الكبير وهناك مسألة فصل الدين عن الدولة وقد أقر مبدأ القانون الأساسي الجزائري على ان يشرف المجلس النيابي الجديد على تنفيذها» (40).

مع العلم أن التيار الإصلاحي سيكون له دور كبير في توجيه الفلاحين وسكان الأرياف « وبث روح الثورة لدى الشباب عبر المساجد والخطب خاصة في الغرب الجزائري» (41) وهذا ما أكدته تقارير الإدارة الاستعمارية.

من خلال ما عرض سابقاً حول مطالب الحركة الوطنية الجزائرية بشأن مسألة الأرض والزراعة، يلاحظ أن الأحزاب التي كانت أكثر حضوراً في هذا المجال الحزب الشيوعي والاتجاه الاستقلالي فالأول عالج الموضوع من منطلق إيديولوجي بحت، يبحث عن أنصار جدد يؤمنون بهذه الفكرة، خاصة أن هذا التيار لم يكن يرد إصلاحاً معمقاً دعا إلى المساواة في الأجور و تحسين وضعية الفلاح، وكان أكثر تنظيماً من خلال مطالبه وعالج كل القضايا المتعلقة بالزراعة من غابات، مواشي، الرعي، وضعية الفلاح وطالب من الحكومة الاستعمارية إدخال إصلاحات على أساس المساواة في هذه الجوانب، بحث عن تكتيك سياسي ينافس به مطالب التيارات الأخرى خاصة في الانتخابات، لذا تقرب من الفلاحين ليجعل هذه الطبقة كوسيلة للحصول على مقاعد في انتخابات المجالس النيابية .

بينما التيار الاستقلالي كان أكثر واقعية في طرحه للمشاكل التي كانت تعاني منها الزراعة، وكان هدفه إظهار معاناة أكبر شريحة في المجتمع الجزائري آنذاك، وجعلها من صلب اهتماماته ومطالبه، بل جعلها محور صراع بينه وبين الحكومة الفرنسية كما كان هدفه الاستحواذ على شريحة عريضة تمثل المجتمع الجزائري في تلك الفترة لتحقيق جملة من الأهداف منها: أ-كسب شريحة كبيرة من المجتمع وهي طبقة الفلاحين لزيادة نفوذه. ب-منافسة الأحزاب خاصة الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وأصحاب الحرية والديمقراطية لكسب أصوات جديدة في الانتخابات المحلية و البرلمانية. ج-بفضل التفاف طبقة الفلاحين حول الحزب سيتمكن هذا التيار من الضغط على الحكومة الاستعمارية لتحقيق مطالبه السياسية. د-التقرب من هذه الفئة معناه تطبيق إيديولوجيته الثورية، خاصة وأن الفلاح بفطرته كان أكثر استعداداً، للدفاع عن الأرض بالقوة، إذا استلزم الأمر ذلك، هذه الإيديولوجية التي أصبحت تؤمن بالكفاح المسلح كضرورة و حتمية بعد 1946 لتحقيق مطالب التيار والمتمثلة في الاستقلال.

### البوامش

1- حسب تقرير قدمته الجريدة التابعة للدفاع النقابي الاشتراكي بقلم Spartacus حول المسألة الزراعية في الجزائر « أن تقسيم الأراضي ومنحها للفلاحين الأوروبيين في شكل اقطاعات كبيرة قد خلق حاجزاً ضد

اشتراكية الحقول وهذه انتهازية خاصة بتقسيم الأراضي مما جعل النقابات الاشتراكية تضحي بتطرفها الشيوعي لكي تحافظ على تنظيم أملاك الأراضي الخاصة ومن هذا المنطلق تمكن الاشتراكيون من الوصول إلى السلطة «  
Demain. ; Journal Socialiste et de Défense Syndicaliste (Paris.G/Boudjarel) 21 Juin 1919

2- Demain 20 Décembre 1919

3- محمد قناش ، الحركة الإستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939 (الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982) ص 34

4- محفوظ قداش ومحمد قناش ، حزب الشعب الجزائري (ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية 1993) ص 36

5- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني (الشركة الوطنية للنشر والتوزيع- الجزائر 1958). ص 401

6- أحمد الخطيب : حزب الشعب الجزائري، الجزء الأول (المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1986) ص 159.

7- الأمة 14 مارس 1935

8- الأمة 20 أوت 1935

9- الأمة 27 أوت 1938

10- L'Algérie libre Août 1951

11- dépôts de l'assemblée algérienne 1955 imprimerie officiel du gouvernement général de l'Algérie séance de 21 mars 1955

12- La Nation Algérienne Janvier 1954

13- L'entente 20 décembre 1938.

14- يعي بوعزيز، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال نصوصه 1912-1948\_ (ديوان المطبوعات الجامعية 05-91) ص 54.

15 - L'entente 11 Aout 1939

16 - L'entente 03 Avril 1939

17 - Djilali sari ,les dépossesion des Fellahs ( Alger SNED 1978) P 134

18 - Les Associations Agricoles T1 L'Oranie (L. Fauque a Oran) 27/10/1956 p18

19- L'entente 13 Octobre 1939

20- يورد محفوظ قداش "إن الأمير خالد قدم خطاباً إلى الرئيس الفرنسي Millerand لما زار الجزائر تضمن مجموعة من المطالب: 1-إلغاء التجنيس، 2-رفض مشروع كليمنصو 1919- تحسين وضعية الفلاحين.

L'émir Khaled (Office des publications universitaire Algérienne Sans Date P105)

21- الجيلالي صاري و محفوظ قداش: الطريق الإصلاحي والطريق الثوري (المؤسسة الوطنية للكتاب 1937) ص 281.

- 22-محمد خير الدين: مذكرات الجزء الثاني (ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر بدون تاريخ) ص 17.
- 23-نفس المرجع: ص 18.
- 24- الجزائر الجديدة شهر أوت. 1946.
- 25- 12095 cotations 3h26 syndicats agricoles 1905-1960
- 26- الجزائر الجديدة شهر جانفي 1947
- 27- الجزائر الجديدة شهر أفريل 1948
- 28- LIBERTÉ 02 JANVIER 1947
- 29- الجزائر الجديدة شهر جانفي 1949
- 30- 5063 COTATION 3H55 crédits de chômage 1959 répartition au communes
- 31- الجزائر الجديدة شهر أفريل 1951
- 32- LIBERTÉ 02 JANVIER 1947
- 33- يورد عبد الحميد بوضياف " إن الزراعة في الجزائر تواجه مجموعة من المشاكل أهمها سيطرة الإقطاع و الملاك الكبار وضعف الإنتاج بالنسبة للفلاحين الجزائريين " . LIBERTÉ 02 Juin 1947 .
- 34- LIBERTÉ 07 MARS 1947.
- 35- الشهاب جويلية 1936 .
- 36- إبراهيم ميامي (الفكرة الاندماجية في الجزائر 1830-1945) الرؤية السنة الثانية العدد الثالث 1997
- 37- البصائر 18 أوت 1947
- 38- البصائر 27 أكتوبر 1947
- 39- 5533 cotations 3 H 55 travaux agricoles compagnes 1947-1957
- 40- جريدة البصائر أفريل 1948
- 41- 6987 cotations I 12, Activités politico Religieuses (1955-1956)